

تحليل تنافسية صادرات مصر وتونس في أسواق التمور الطازجة والجافة

على زين العابدين قاسم

المدرس بقسم التسويق الزراعي ونظم المعلومات الزراعية، مركز التخطيط والتنمية الزراعية، معهد التخطيط القومي

الملخص العربي

استهدفت هذه الورقة البحثية عقد تحليل مقارنة لبعض مؤشرات تنافسية صادرات التمور المصرية والتونسية، من أجل اقتراح الآليات التي من شأنها تحسين المركز التنافسي للتمور المصرية في أسواق التصدير. وقد اعتمدت الدراسة على أدوات التحليل الإحصائي الوصفي والكمي، مثل حساب المتوسطات البسيطة والمرجحة، وتقدير معادلات الاتجاه العام لكمية وقيمة الصادرات لكل من مصر وتونس، كما تم استخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة "دليل بالاسا" لمقارنة تنافسية صادرات التمور بالبلدين. وقد بينت أهم نتائج الدراسة أن الميزة النسبية الظاهرة لتونس تعد أكبر نسبياً من مصر، حيث قدر دليل بالاسا بنحو ١٦٤.٥٧، ١٢.٩٩ في تونس، ومصر على الترتيب. وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم آليات تعزيز صادرات التمور المصرية هو ضرورة تفعيل دور المجلس الأعلى للتمور، مع الترويج لإنشاء مصانع للتمور في المناطق الصناعية، وتشجيع ضم مصانع التمور غير الرسمية إلى الاقتصاد الرسمي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي في قطاع النخيل والتمور، والعمل على إقامة مناطق تصديرية للتمور.

الكلمات الدالة: تسويق التمور، تصدير التمور، استراتيجية تطوير قطاع التمور المصري، تنافسية الصادرات، أسواق التمور.

١. مقدمة:

المصرية بواحة سيوة في أكتوبر ٢٠١٥. وقد ساهم ذلك في إنعاش القطاع، ورفع مستويات اهتمام الدولة به، فأصبح المهرجان سنوياً قبل أن يتوقف عن الانعقاد من بعد الدورة الرابعة للمهرجان في ٢٠١٨. وقد تشكلت لجنة بمبادرة من وزارة التجارة والصناعة المصرية لوضع استراتيجية لتطوير القطاع بدأت عملها عام ٢٠١٦ تضم ممثلين من وزارات الصناعة والتجارة، والزراعة، وممثلين لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، وممثل لجمعية أهلية (جمعية تمور مصر).

وقد تم بالفعل وضع استراتيجية لتطوير قطاع التمور المصري بدراسة قام بتمويلها الفاو، وقام بإعدادها أحد الخبراء التونسيين الذي أوجز استراتيجيته المقترحة بإنشاء مجمع للتمور المصرية على غرار المجمع المهني للتمور التونسي. حيث تبوّت تونس المرتبة الأولى عالمياً في تصدير التمور من حيث قيمة الصادرات خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٨ قبل أن تتراجع إلى المركز الثاني عالمياً بعد العراق عام ٢٠١٩، لما نجحت فيه من جعل النوع "دقلة نور" علامة تجارية مميزة لأحد أشهر أنواع التمور طلباً في الأسواق الدولية. وقد بلغت كمية صادرات تونس من التمور الطازجة والمجففة عام ٢٠١٩ حوالي ١١٣.٨٨٧ ألف طن (Trade Map, 2021) تمثل حوالي

على الرغم من احتلال مصر المركز الأول عالمياً في إنتاج التمور بإنتاج يتجاوز ١.٦١ مليون طن عام ٢٠١٩ (FAOSTAT, 2021)، إلا أن كمية صادراتها من التمور في ذات العام قد بلغت نحو ٤٠.٦١١ ألف طن، تمثل حوالي ٢.٥٢% فقط من إنتاجها. ويلاحظ انخفاض الكمية المصدر من التمور المصرية الطازجة والجافة في عام ٢٠١٩ بمقدار ٢٠.٠٢% مقارنةً بعام ٢٠١٨، والذي بلغت فيه كمية الصادرات المصرية من التمور أعلى معدل في تاريخها بحوالي ٥٠.٧٧٦ ألف طن (Trade Map, 2021).

وقد بدأت مصر منذ عام ٢٠١٤ جهودها لتطوير قطاع التمور بمبادرة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) التي تبنت إقامة تحالف التصدير والمنشأ للتمور المصرية بالتعاون مع مركز تكنولوجيا الصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي التابع لوزارة التجارة والصناعة. حيث تم مساعدة بعض أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمنتجات التمور بمدينة سيوة بمحافظة مطروح في الاشتراك في معرض مهرجان التمور التي تنظمه جائزة خليفة لنخيل التمر والابتكار الزراعي بالإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي نتج عنه توقيع اتفاقية بين البلدين لإقامة المهرجان الأول للتمور

¹ Date export and origin consortia.

قطاعات المنتجات أو الخدمات من خلال تدفقاتها التجارية في هذا القطاع. حيث يتم حساب الميزة النسبية الظاهرة كما يلي

$$RCA_{pct} = \frac{x_{pct}/X_{ct}}{x_{wpt}/X_{wt}} \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

RCA_{pct}	الميزة النسبية الظاهرة للمنتج p للدولة c عند الوقت t
x_{pct}	صادرات المنتج p بواسطة الدولة c عند الوقت t
X_{ct}	الصادرات الكلية للدولة c عند الوقت t
x_{wpt}	الصادرات الكلية للعالم w من المنتج p عند الوقت t
X_{wt}	الصادرات الكلية للعالم w عند الوقت t

حيث تصبح هناك ميزة نسبية ظاهرة لدولة ما في منتج معين إذا كانت قيمة RCA أكبر من 1. وإذا كانت قيمة RCA أقل من الوحدة، فيقال أن الدولة ليس لديها ميزة نسبية في هذه السلعة أو تلك الصناعة (Balassa, 1965).

كما تم الاعتماد على حسابات خريطة التجارة Trade Map، والخاصة بكل من تركيز دول التوريد³، ومتوسط المسافة مع دول التوريد⁴. ويعتمد تركيز دول التوريد على مؤشر التركيز للصادرات⁵ الذي يتم حسابه من خلال تجميع نصيب كل دولة في السوق المختارة، ثم يتم جمع الأرقام الناتجة.

$$H = \sum_{i=1}^N S_i^2 \dots \dots \dots (2)$$

حيث S_i هي حصة البلد i في السوق، و N هي عدد البلدان. يتراوح مؤشر هيرفندال من 1 / N إلى واحد.

٥.٢ بعض الدراسات السابقة التي تناولت تحليل تنافسية الصادرات:

تعددت المنهجيات التي تم استخدامها في الدراسات السابقة لقياس أداء وتنافسية الصادرات. ويعتبر مؤشر الميزة التنافسية الظاهرة، ومؤشر التركيز الجغرافي للصادرات، ومؤشر قياس الاختلاف الكلي في التركيب السلعي للتجارة⁶ أكثر هذه المنهجيات استخداماً. كما عمد قطاع آخر من الدراسات إلى تحليل مؤشرات التجارة، ومقارنة مؤشر التنافسية العالمية⁷. وتم استخدام مؤشر

٣٩.٤٥% من إنتاجها البالغ ٢٨٨.٧٠٠ ألف طن في ذات العام (FAOSTAT, 2021).

٢. أهمية الدراسة والإشكالية البحثية:

تمتاز مصر بإنتاج التمور، حيث بلغت المساحة المزروعة من نخيل التمر في جمهورية مصر العربية عام ٢٠١٩ حوالي ١١٨.٦٨٧ ألف فدان (FAOSTAT, 2021)، كما بلغ عدد النخيل المثمر حوالي ١٤.٩٥٦.٣٣١ مليون نخلة عام ٢٠١٥ تمثل حوالي ٩% من تعداد النخيل على مستوى العالم، ونحو ١٤% من تعداد النخيل على مستوى العالم العربي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٢١). ولتحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع التمور، ولتعزيز مساهمته في أسواق التصدير، أصبح من الأهمية تبنى النماذج الناجحة إقليمياً ودولياً. وتعد التجربة التونسية من أنجح التجارب في هذا السياق من خلال انشائها للمجمع المهني للغلال في السبعينات، والذي نجح في زيادة القيمة المضافة للتمور التونسية من خلال تعزيز ودعم سلسلة القيمة للتمور ومنتجاتها. وهو الأمر الذي يستلزم البحث للوقوف على الوضع التنافسي للصادرات المصرية في أسواق التمور العالمية بالمقارنة بدولة تونس ذات الريادة في قائمة مصدرى العالم للتمور، مع مناقشة آليات تحسين الوضع التنافسي للصادرات المصرية في ضوء الدروس المستفادة من التجربة التونسية.

١.٢ أهداف الدراسة:

تستهدف هذه الورقة البحثية تحليل مقارن لبعض مؤشرات تنافسية صادرات التمور المصرية والتونسية من أجل اقتراح الآليات التي من شأنها الوقوف على أوجه التحسين في المركز التسويقي لصادرات التمور المصرية في الأسواق الدولية.

٢.٢ الإطار المكاني: دولتي مصر، وتونس.

٣.٢ الإطار الزمني: تم تحليل تطور الإنتاج والصادرات من التمور التونسية والمصرية خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠١٩.

٤.٢ منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على أدوات التحليل الإحصائي الوصفي والكمي، مثل حساب المتوسطات البسيطة والمرجحة، وتحليل السلاسل الزمنية. ولقياس ومقارنة مدى تنافسية صادرات التمور المصرية والتونسية في الأسواق الدولية تم استخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة^١ أو دليل بالاسا^٢، وهو دليل يستخدم في الاقتصاد الدولي لحساب الميزة النسبية المقارنة لدولة ما في أحد

³ Concentration of supplying countries.

⁴ Average distance of supplying countries

⁵ Herfindahl-Hirschman index

⁶ Michaely index

⁷ Global Competitiveness Index (GCI)

¹ Relative Comparative Advantage (RCA)

² Balassa Index

مشاركة الهند في الصادرات الزراعية العالمية، والصادرات العالمية من عام ١٩٦١ إلى ٢٠١٢. كما استخدمت دراسة (Edeh, Obodoechi, & Ramos-Hidalgo, 2020) بيانات على مستوى الشركة من دولة نيجيريا. حيث قدرت الآثار الفردية والمشاركة للتكنولوجيات والتكنولوجية وغير التكنولوجية على أداء الصادرات في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٣. الإنتاج والتجارة الخارجية لنخيل التمر في العالم:

يهتم هذا الجزء من الدراسة بتحليل أحدث البيانات عن قطاع نخيل التمر عالمياً من حيث حركة الإنتاج، والتجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات، من أجل الوقوف على بعض المؤشرات الهامة لإنتاج وتجارة التمور الطازجة والجافة إقليمياً، وعالمياً.

١.٣. إنتاج التمور في العالم:

بلغت المساحة المزروعة من نخيل التمر عالمياً حوالي ١.٣٨ مليون هكتار عام ٢٠١٩، تستحوذ قارة آسيا بمفردها على نحو ٦٧.٣٩% من هذه المساحة، تليها قارة أفريقيا التي تحوز على نحو ٣١.٨٨% من زراعات النخيل في العالم، بينما لا تمثل زراعات النخيل في الأمريكتين وأوروبا سوى حوالي ٠.٥٩%، ٠.٠٤% من الزراعات العالمية للتمور (FAOSTAT, 2021). وتأتي مصر على رأس دول العالم المنتجة للتمور بإجمالي إنتاج بلغ حوالي ١.٦١ مليون طن عام ٢٠١٩، يمثل حوالي ١٦.٤١% من الإنتاج العالمي من التمور المُقدر بنحو ٩.٧٥ مليون طن في ذات العام. بينما يمثل إنتاج السعودية، إيران، الجزائر، العراق، باكستان، السودان، عمان، الإمارات، تونس حوالي ١٥.٧٩%، ١٣.٤٤%، ١١.٦٩%، ٦.٥٦%، ٤.٩٢%، ٤.٥١%، ٣.٧٩%، ٣.٢٨%، ٢.٣٦% من الإنتاج العالمي للتمور في عام ٢٠١٩ على الترتيب.

٢.٣. الصادرات العالمية من التمور:

بلغت قيمة صادرات التمور في العالم عام ٢٠١٩ نحو ٢.٠٢ مليار دولار أمريكي. وقد تقدمت العراق دول العالم من حيث قيمة صادرات التمور الطازجة والجافة في عام ٢٠١٩. حيث بلغت قيمة صادرات العراق من التمور الطازجة والجافة في ذات العام حوالي ٣٦٨.٩٧ مليون دولار تمثل نحو ١٨.٢٧% من قيمة الصادرات العالمية للتمور، وذلك بعدما تراجعت تونس إلى المرتبة الثانية بإجمالي قيمة قدرت بنحو ٢٦٥.٧٨ مليون دولار أمريكي، تمثل نحو ١٣.١٦% من تلك الصادرات. أما السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وإسرائيل^٢، وإيران، والجزائر فشركت مجتمعة بحوالي

الحصة السوقية الثابتة^١، ونماذج الاقتصاد القياسي التي تقيس تطور الصادرات والعوامل المؤثرة عليها.

فحللت إحدى الدراسات (Bojnec & Fertot, 2014) القدرة التنافسية التصديرية لمنتجات الألبان لدول الاتحاد الأوروبي في الأسواق داخل وخارج الاتحاد الأوروبي والأسواق العالمية، باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١. وباستخدام ذات المؤشر أيضاً حاولت دراسة (Fahmi, Maksum, & Suwondo, 2015) تحليل القدرة التنافسية للسلطعون الإندونيسي في الأسواق الأمريكية. وتناولت دراسة (Muamer & Snjezana, 2015) تحليل أداء الصادرات في دول يوغوسلافيا السابقة (البوسنة والهرسك وكرواتيا ومقدونيا والجبل الأسود وصربيا وسلوفينيا) خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣، وذلك باستخدام مؤشر الميزة التنافسية الظاهرة، ومؤشر التركيز الجغرافي للصادرات، ومؤشر قياس الاختلاف الكلي في التركيب السلعي للتجارة. وعمدت دراسة (قاسم وأبو العز، ٢٠١٨) إلى تقدير الميزة النسبية الظاهرة لمقارنة تنافسية صادرات التمور في مصر وتونس عام ٢٠١٦، حيث قُدر دليل بالاسا بنحو ١٧٨.٣٩، ٢٠.٢٦ في تونس، ومصر على الترتيب. واستخدمت دراسة يونانية (Kaimakoudi, Polymeros, & Batzios, 2014) قاعدة بيانات الاتحاد الأوروبي لوصف مؤشرات التجارة لصادرات لكل بلد في سوق الاتحاد الأوروبي، وتقدير مؤشر الميزة التنافسية الظاهرة لبحث أداء الصادرات والقدرة التنافسية في قطاع مصائد الأسماك بين دول البلقان وأوروبا الشرقية. واعتمدت دراسة (Priede & Pereira, 2015) عند استكشاف أداء صادرات الاتحاد الأوروبي على مقارنة مؤشر التنافسية العالمية المستخدم في تقرير التنافسية العالمية.

كما استخدمت دراسة (Gilbert & Muchova, 2018) تحليل الحصة السوقية الثابتة لتحليل التغيرات في حصص التصدير لاقتصادات وسط وشرق أوروبا في الفترة منذ التوسيع الخامس للاتحاد الأوروبي، ولقياس التغيرات في القدرة التنافسية للصادرات. وحللت دراسة (Liu, Shi, & Laurenceson, 2020) ديناميكيات أداء تصدير الغاز الطبيعي المسال في أستراليا في أربع فترات فرعية تمتد من ١٩٨٩ إلى ٢٠١٧، باستخدام نموذج مُحسن لحصة السوق الثابتة المعتمد على مكونين: التغير في المشاركة السوقية، والتغير في قيمة الصادرات.

وقد استخدمت بعض الدراسات النماذج الاقتصادية القياسية لقياس أداء الصادرات. فقدرت دراسة (Narayan & Bahattacharaya, 2019) القدرة التنافسية النسبية للصادرات المتغيرة مع الزمن^٢ لأهم الصادرات الزراعية في الهند (الأرز والقمح والقطن والسكر) مقابل

^٢ الأراضي العربية المحتلة، ويتركز معظم الإنتاج في غور الأردن وادي عربة الخاضع إدارياً للأردن.

^١ Constant Market Share- CMS

^٢ Time-varying relative export competitiveness- REC

حيث توجه إليها نحو ٦٨.٧٢% من هذه الصادرات، تمثل نحو ٥.٣٦% من الصادرات الإجمالية التونسية من التمور الطازجة والجافة في ذات العام. أما الصادرات المصرية من التمور فتوجه نحو ٨٨.٧٧% منها إلى أربع دول فقط عام ٢٠١٩، هي: إندونيسيا، المغرب، بنجلاديش، ماليزيا، والتي استقبلت نحو ٤٠.٠٩%، ٣٤.٣٧%، ٨.٨٨%، ٥.٤٣% من الكميات الإجمالية للصادرات المصرية من التمور الطازجة والجافة على الترتيب في ذات العام.

وتعتبر آسيا هي الوجهة الأساسية لصادرات التمور المصرية، حيث استقبلت ٢١ دولة أسوية نحو ٦١.٦٣% من الصادرات المصرية من التمور في عام ٢٠١٩. تأتي على رأسهم ثلاث دول شرق أسوية، هي: إندونيسيا، وبنجلاديش، وماليزيا، والتي استوردت مجتمعة نحو ٨٨.٢٨% من صادرات التمور المصرية إلى آسيا، مثلت نحو ٥٤.٤٠% من الكميات الإجمالية للصادرات المصرية من التمور الطازجة والجافة في ذات العام. كما استوردت ست عشرة دولة إفريقية نحو ٣٦.٥١% من الصادرات المصرية من التمور الطازجة والجافة عام ٢٠١٩، يمثل ما استقبلته المملكة المغربية بمفردها من تلك الصادرات نحو ٩٤.١١%.

وعلى الرغم من استقبال ست عشرة دولة أوروبية للصادرات المصرية من التمور الطازجة والجافة، إلا أن تلك الكميات لم تتجاوز نحو ١.٣٣% من إجمالي الصادرات من التمور المصرية في عام ٢٠١٩. ويُعد السوق الألماني هو الأكثر استقبالا لمنتجات التمور المصرية، حيث استقبل نحو ٣١.٧٣% من صادرات التمور المصرية التي اتجهت إلى أوروبا عام ٢٠١٩. وتوجه ما يقرب من نحو ٥.٠٥% فقط من صادرات التمور المصرية إلى أربع دول فقط في الأمريكتين، هي: الأرجنتين، كندا، البرازيل، والولايات المتحدة الأمريكية، واستقبلت الأرجنتين بمفردها نحو ٨٩.٩١% من هذه الكميات في عام ٢٠١٩.

ويتبين من المتوسط المرجح بكميات الصادرات لأسعار التمور في البلدين -جدول رقم (١)- أن متوسط سعر الطن من التمور التونسية قد بلغ في عام ٢٠١٩ نحو ٢٣٣٢ دولار، بحد أدنى ٢٠٤٦ دولاراً في أسواق إفريقيا، وحد أقصى ٣٠٣٢ دولاراً في أسواق آسيا. بينما بلغ متوسط سعر طن التمور المصري مرجحاً بكمية الصادرات حوالي ١٠٥٩ دولاراً فقط، بحد أدنى ١٠١٨ دولاراً في أسواق إفريقيا، وحد أقصى ١٦٤٦ دولاراً في أسواق أوروبا.

٢.٤. تطور كمية وقيمة الصادرات:

يتضمن جدول (٢) نتائج تحليل الاتجاه العام لتطور كمية وقيمة الصادرات من التمور الطازجة والجافة لكل من مصر، وتونس باستخدام بيانات سلسلة زمنية مداها تسعة عشر عاماً (٢٠٠١-٢٠١٩).

بحوالي ٤٣.٥٩% من إجمالي قيمة الصادرات العالمية من التمور الطازجة والجافة في ذات العام.

٣.٣. الواردات العالمية من التمور:

تُعد الإمارات العربية المتحدة هي الأكثر استيراداً للتمور في العالم، حيث بلغت قيمة وارداتها من التمور في عام ٢٠١٩ حوالي ٤٠٧.٧٨ مليون دولار تمثل نحو ٢١.٥٦% من الواردات العالمية من التمور في ذات العام التي بلغت حوالي ١.٩٨ مليار دولار. وجاءت المغرب في المرتبة الثانية كأكثر بلدان العالم استيراداً للتمور، تليها الهند، فرنسا، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، أندونيسيا، كندا، ماليزيا التي مثلت وارداتها من التمور مجتمعة حوالي ٣٩.٩٢% من إجمالي الواردات العالمية من التمر في ذات العام (Trade Map, 2021).

٤. نتائج الدراسة:

١.٤. تحليل مقارن لوجهة صادرات التمور لمصر وتونس:

يوضح جدول رقم (١) عدد البلدان التي تتجه إليها صادرات التمور الطازجة والجافة التونسية والمصرية وفقاً لآخر بيان منشور على موقع خريطة التجارة الدولية خلال فترة الدراسة. حيث تبين أن عدد البلدان التي تُصدر إليها تونس منتجاتها من التمور عام ٢٠١٩ قد بلغت ٧٨ دولة، بالإضافة إلى مناطق أخرى^١ غير مُسجلة ربما لعدم إتاحة بيانات عنها أو لضآلة حجم التعامل التجاري. بينما بلغ عدد الدول التي تُصدر إليها مصر منتجاتها من التمور الطازجة والجافة في ذات العام ٥٨ دولة.

وقد توجه حوالي ٤٦.١٤% من صادرات دولة تونس من التمور الطازجة والجافة إلى ٣٠ دولة أوروبية في عام ٢٠١٩، حيث استقبلت ثمان دول مجتمعة حوالي ٩٠.٧٤% من صادرات تونس إلى أوروبا، وهي: إسبانيا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، روسيا الاتحادية، والمملكة المتحدة. وكان نصيب دول إفريقيا من الصادرات التونسية من التمور الطازجة والجافة حوالي ٣١.٠٨% في عام ٢٠١٩، توجه نحو ٨٥.٥٢% منها إلى المملكة المغربية، تمثل نحو ٢٦.٥٨% من الصادرات التونسية الإجمالية من هذه المنتجات. كما توجه نحو ١٣.٨٨% من الصادرات التونسية من التمور الطازجة والجافة إلى آسيا في عام ٢٠١٩، صدرت أغلبها إلى حوالي ٨٠.٩٨% منها إلى أربع دول، هي: ماليزيا، وإندونيسيا، تركيا، والإمارات العربية المتحدة. واستقبلت ست دول في الأمريكتين نحو ٧.٨٠% من الصادرات الإجمالية التونسية من التمور الطازجة والجافة، وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية على رأس هذه الدول،

¹ Area Nes.

^١ وفقاً لتصنيف موقع <https://www.trademap.org>

البلدان المستوردة للتمور التونسية بشدة من المتوسط العالمي، في حين بلغ هذا المؤشر في مصر نحو أربع مرات ونصف المتوسط العالمي. كذلك زادت أسعار الطن من التمور التونسية على المتوسط العالمي لسعر الطن من التمور الطازجة والجافة في عام ٢٠١٩ بنحو ٤٣.٦٨%.

في حين كان سعر الطن من التمور المصرية أقل من المتوسط العالمي بنحو ٣٤.٧٥%. هذا وعلى الرغم من أن مصر لديها ميزة تنافسية في سعر الطن من التمور الطازجة والجافة عن دولة تونس إلا أن المساهمة في الصادرات العالمية لدولة تونس تمثل نحو ١٣.١%، في حين تمثل هذه المساهمة نحو ٢.١% فقط لدولة مصر، مما يشير إلى أن التنافسية لن تكون في السعر ولكن في جودة أنواع التمور أو جودة التعبئة والتغليف في كلا الدولتين. وقد شهدت الكميات التي تصدرها مصر وتونس من التمور الطازجة والجافة انخفاضاً مقداره حوالي ١٤%، ٦% على الترتيب خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩. إلا أن متوسط النمو في قيمة الصادرات في كلا الدولتين قد شهد زيادة خلال ذات الفترة بلغت نحو ٨%، ٥% على الترتيب، وإن كانت تلك الزيادة أقل من المتوسط العالمي المقدر بنحو ١٢% سنوياً.

الصادرات التونسية من التمور عند مستوى معنوية أقل من ١%، وبمعدل تغير سنوي بلغ حوالي ٧.٤٦%.

٢.٢.٤. تطور قيمة الصادرات: تبين من جدول (٢) أن المتوسط العام لقيمة صادرات مصر من التمور الطازجة والجافة خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٩) قد بلغ حوالي ٢٠.٩٧٩ مليون دولار بحد أدنى ٢٨٧ ألف دولار فقط عام ٢٠٠١، وحد أقصى ٥٠.٠٠٦ مليون دولار عام ٢٠١٨، بمعدل زيادة سنوي معنوي احصائياً ($p < 0.01$) بلغ حوالي ١٤.٣١%. وعلى الجانب التونسي، بلغ المتوسط العام لقيمة صادرات التمور التونسية خلال ذات الفترة حوالي ١٧٥.١٣١ مليون دولار، بحد أدنى ٦٨.٨٦٨ مليون دولار عام ٢٠٠٢، وحد أقصى بلغ ٢٨١.٧٩٢ مليون دولار عام ٢٠١٣، بمعدل تغير زيادة سنوي معنوي احصائياً ($p < 0.01$) قُدر بحوالي ٦.٩٣%.

٣.٤. أهم مؤشرات التجارة لصادرات التمور المصرية والتونسية عام ٢٠١٩:

يوضح جدول (٣) أهم مؤشرات التجارة لصادرات التمور المصرية والتونسية عام ٢٠١٩. حيث تبين أن المسافة التي تقطعها الصادرات المصرية تبلغ ما يزيد عن ضعف المتوسط العالمي. بينما تزيد المسافة التي تقطعها الصادرات التونسية من التمور عن المتوسط العالمي بنحو ١٧.٨٤% فقط. كما اقترب معامل تركيز

جدول ٣. ملخص لأهم مؤشرات التجارة لصادرات التمور المصرية والتونسية عام ٢٠١٩

الدول	مصر	تونس	العالم
متوسط المسافة مع البلدان المستوردة (كم)	٦٤٣٦	٣٥٦٧	٣٠٢٧
معامل تركيز البلدان المستوردة	٠.٣٢	٠.١	٠.٠٧
متوسط السعر (ألف دولار)	*١.٠٥٩	*٢.٣٣٢	**١.٦٢٣
المساهمة في الصادرات العالمية	%٢.١	%١٣.١	%١٠.٠
متوسط النمو في كمية الصادرات (٢٠١٥-٢٠١٩)	%١٤-	%٦-	%١٧
متوسط النمو في قيمة الصادرات (٢٠١٥-٢٠١٩)	%٨	%٥	%١٢
كمية الصادرات في ٢٠١٩ (طن)	*٤٦١١	١١٣٨٨٧	١٧٥٠٨١٨
قيمة الصادرات في ٢٠١٩ (ألف دولار)	٤٣٠٠٤	٢٦٥٧٧٥	٢٠٣٤٩٧٥
الميزان التجاري في ٢٠١٩ (ألف دولار)	٣٣٥٤٥	٢٦٤١٤٠	٧١٩٣٨

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات <https://www.trademap.org>. * المتوسط المرجح بكمية الصادرات اعتماداً على بيانات جدول (١). ** محسوبة بواسطة الباحث اعتماداً على بيانات <https://www.trademap.org>.

بالاساس بنحو ١٦٤.٥٧، ١٢.٩٩ في تونس، ومصر على الترتيب. وربما يرجع هذا إلى تفاوت مشاركة صادرات التمور في الصادرات الكلية للبلدين، حيث مثلت صادرات تونس من التمور نحو ١.٧٨% من الصادرات الكلية التونسية في عام ٢٠١٩، بينما لم تمثل صادرات التمور المصرية سوى ٠.١٤% من الصادرات الكلية المصرية في ذات العام.

٤.٤. مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات التمور بمصر وتونس:

تبين من جدول (٤) أن كلا من مصر، وتونس لهما ميزة نسبية ظاهرة في تصدير التمور الطازجة والجافة، إلا أن الميزة النسبية الظاهرة لتونس تُعد أكبر نسبياً من مصر، حيث قُدر دليل

جدول ٤. مقارنة مؤشري القيمة النسبية الظاهرة لقطاعي التمور بتونس ومصر عام ٢٠١٩ (القيمة بالآلاف دولار)

تونس	مصر	
٢٦٥٧٧٥	٤٣٠٠٤	قيمة صادرات التمور بواسطة الدولة عام ٢٠١٩
١٤٩٤٤٠٨٧	٣٠٦٣٢٥٥٣	قيمة الصادرات الكلية للدولة عام ٢٠١٩
٢٠٢١٨٢٩		قيمة الصادرات الكلية للعالم من التمور عام ٢٠١٩
١٨٧٠٨٥٥٩٧٥٤		قيمة الصادرات الكلية للعالم عام ٢٠١٩
١٦٤.٥٦٦	١٢.٩٩٠	قيمة دليل بالاسا

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات <https://www.trademap.org>

٥. مناقشة نتائج الدراسة:

كالدعاية، وإقامة المهرجانات الداخلية، والمشاركة في المعارض الخارجية، وغيرها (الرائد الرسمي، ٢٠١٨).

وقد عمل المجمع المهني المشترك للتمور التونسي على تحفيز قطاع النخيل والتمور التونسي نحو الاهتمام بالصنف التصديري "دقلة نور"، والترويج له في الأسواق الدولية، والمساهمة في توكيد جودته، والارتقاء والحفاظ على مستويات سعرية من شأنها تحقيق الأرباح للمزارع الصغير بالولايات التونسية المختلفة مما جعل القرار الاقتصادي الرشيد هو استبدال الأصناف الأخرى بهذا الصنف الأعلى طلباً في أسواق التصدير. وقد تبين ذلك عند تقدير معادلات الاتجاه العام للكميات (طن) المنتجة من صنف دقلة نور، والأصناف الأخرى خلال الفترة من ١٩٩٩-٢٠١٧ كما في الجدول رقم (٥). حيث تبين معنوية الزيادة في الإنتاج من صنف دقلة نور بمعدل زيادة سنوي قدر بحوالي ٧.٤١% عند مستوى معنوية أقل من ٠.٠١، في حين لم تثبت المعنوية الإحصائية للإختلاف في الإنتاج من الأصناف الأخرى، وكذا لم تثبت معنوية التغير في إجمالي إنتاج التمور التونسية خلال الفترة المذكورة.

جدول ٥. تقدير معادلات الاتجاه العام للكميات (طن) المنتجة من دقلة نور، والأنواع الأخرى (١٩٩٩-٢٠١٧)

الإنتاج (طن)		المتغير	
الإجمالي	الأنواع الأخرى	دقلة نور	
٠.٠٦١-	٠.٠٣٠٢١١	٠.٨٥١	معامل التحديد المعدل
٠.٠٢٦	١.٥٣٠	١٠٣.٦٠٦	قيمة ف المحسوبة
٠.٨٧٤	٠.٢٣٤	٠.٠٠٠٠٠٠٠١	مستوى معنوية (ف)
١٣٤٠٧١.٨	٥٢٤٨٥.٥٢	٢٩٣٩١.٥٣	قاطع المعادلة
٣٢٧٢٢.٨٩	٩٠٦٩.٦٩٤	٩٤٣١.٢٣	الخطأ المعياري
٠.٠٠٠٠٨٤٢	٠.٠٠٠٠٢٧٨	٠.٠٠٦٢٨	مستوى المعنوية
٤٤٩.٥٥٤-	٩٥٧.٧٥٩-	٨٤١٩.٥٤٢	معامل الإنحدار
٢٧٩٤.٠٠٦	٧٧٤.٤٠٥	٨٢٧.١٧٤	الخطأ المعياري
٠.٨٧٤	٠.٢٣٤	٠.٠٠٠٠٠٠٠١	مستوى المعنوية
١٢٧٩٦٤.٦	٤٢١٨.١٥	١١٣٥٨٦.٩	المتوسط العام (طن)
%٠.٣٥-	%٢٢.٧١-	%٧.٤١	متوسط معدل التغير السنوي

المصدر: جمعت وحسبت اعتماداً على بيانات مستمدة من الموقع الرسمي للمجمع المهني للفاكهة بتونس <http://gifruits.com> (Inter-professional

Grouping of Fruits (GIF), Tunisia)

الاقتصادية المستخدمة. وتعد الواحات البحرية مركزاً رئيساً لمصانع إنتاج التمور من الصنف التصديري "السيوى أو الصعيدى"، التي بلغ عددها ٣٧ مصنعاً في ٢٠١٨ من إجمالي ١٥٠ مصنعاً على مستوى الجمهورية (وزارة التجارة والصناعة، ٢٠١٨).

ويعزى الانخفاض في إنتاجية نخيل التمر في الواحات البحرية إلى الممارسات غير الجيدة قبل وبعد الحصاد نتيجة تفتت الحيازات، وتراجع دور الإرشاد الزراعي (قاسم وعبد المجيد، ٢٠١٨)، ولاشك أن ذلك من شأنه أيضاً تبرير انخفاض الجودة، ومن ثم انخفاض سعر تصدير التمور المصرية عن الأسعار العالمية، وارتفاع معامل تركيز الدول المستوردة للتمور من مصر -جدول رقم (٣)-، وتوجه معظم الصادرات المصرية من التمور إلى دول شرق آسيا (إندونيسيا، ماليزيا، بنجلاديش)، والمغرب. ورصدت دراسة أخرى (Kassem & Abdelmageed, 2018) الاستخدام الجائر للمبيدات من قبل بعض مزارعي التمور بالواحات البحرية لاعتقادهم أنهم بحاجة إلى زيادة المبيد بشكل مفرط من أجل ضمان مكافحة سوسة النخيل الحمراء وقتلها أو اتخاذ إجراء احترازي.

٦. توصيات الدراسة:

لاشك أن تفعيل دور المجلس الأعلى للتمور سيكون له دور مؤثر في توجيه هذا القطاع استراتيجياً، وسيعمل على تقديم خدمات الدعم الفني في حال وجود وحدة فنية متخصصة لها مهام عمل محددة، ومخصص لها الموارد المطلوبة لتحقيق مؤشرات أداء محددة، وهو الأمر الذي يفقد إليه حالياً. كما أن استراتيجية تطوير قطاع النخيل والتمور في حاجة إلى التكامل مع مشروعات محور تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستراتيجية تنمية الصناعة والتجارة ٢٠١٦-٢٠٢٠ (وزارة التجارة والصناعة، ٢٠١٦)، خاصة فيما يتعلق بالعمل على إنشاء قاعدة بيانات كاملة لكافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التمور. وكذلك بحث الآليات التمويلية المبتكرة التي لا تتطلب الإشتراطات الائتمانية المعقدة، والتي تتوافق مع العادات والتقاليد بالواحات التي تفضل التمويل الذاتي للمشروعات من أجل زيادة جودة وسلامة التمور، ومن ثم تحسين التنافسية التصديرية للتمور الطازجة والجافة.

كما يجب العمل على تحفيز إنشاء مصانع قائمة على التمور في المناطق الجديدة خاصة القريبة من أماكن تمركز الصنف التصديري السيوى أو الصعيدى في الوادى الجديد، والواحات البحرية التابعة لمحافظة الجيزة، وواحة سيوة التابعة لمحافظة مطروح. مع ضرورة تيسير الانضمام للمشروعات الحالية القائمة على التمور إلى القطاع الرسمى، وذلك تفعيلًا للقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧، الذى بموجبه يمكن للهيئة العامة للتنمية الصناعية منح تصاريح تشغيل

وقد انتهجت مصر منهجاً مشابهاً لما انتهجته تونس من خلال إنشاء المجلس الأعلى للتمور بالقرار رقم ٥٢٧ لعام ٢٠١٩ برئاسة وزير التجارة والصناعة وعضوية كل من محافظى المحافظتين الأكثر إنتاجاً للتمور: الوادى الجديد وأسوان (الوقائع المصرية، ٢٠١٩). ويضم المجلس فى عضويته أغلبية حكومية تتمثل فى احدى عشر عضواً، بالإضافة إلى سبعة أعضاء غير حكوميين، هم: عضوين من جمعيات التمور، وثلاثة أعضاء من مزارعى النخيل بأهم مناطق إنتاج التمور بمصر، وعضوين عن مصنعى ومصدرى التمور (طبقاً لترشحات المجلس التصديري للصناعات الغذائية). وملحق بالمجلس أمانة فنية برئاسة مدير مركز تكنولوجيا الصناعات الغذائية والتصنيع الزراعى التابع لوزارة التجارة والصناعة، وعضوية أعضاء اللجنة لمتابعة تنفيذ توصيات اللجنة مع الجهات المعنية. وربما احتاج تقييم تأثير إنشاء المجلس الأعلى للتمور على القطاع جهود بحثية مستقبلية.

إلا أن قطاع التمور المصرى لم يزل فى حاجة شديدة إلى المزيد من الجهود فى ضوء عدم تحقيق الاستراتيجية الوطنية للنهوض بقطاع التمور التى أعلن عنها مكتب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بجمهورية مصر العربية بالاشتراك مع جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعى بالإمارات العربية المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). وكانت الاستراتيجية قد استهدفت أن يحدث بحلول عام ٢٠٢١ زيادة فى كميات التصدير من نحو ٤٠ ألف طن إلى نحو ١٢٠ ألف طن، ورفع متوسط سعر الطن من التمور فى أسواق التصدير من ألف دولار حالياً إلى ١٥٠٠ دولار، وزيادة فى عوائد الصادرات من نحو ٤٠ مليون دولار إلى نحو ١٨٠ مليون دولار سنوياً. كما تستهدف الاستراتيجية أيضاً زيادة تسويق التمر المجدد محلياً، وزيادة كمية الصادرات من التمور غير المصنعة، والاستفادة من مخلفات التمور فى تصنيع المنتجات الثانوية مثل الدبس، الخل، الكحول، الحرف اليدوية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٦). وهو الأمر الذى لم يتحقق حتى الآن فى ضوء ما توصلت إليه نتائج هذه الدراسة.

ولا تزال إنتاجية النخيل فى مصر تعاني من التندى، وهو ما يؤثر على التنافسية السعرية لمنتجات التمور المصرية فى أسواق التصدير. فقدرت إحدى الدراسات (قاسم وعبد المجيد، ٢٠١٨) متوسط الكفاءة الفنية فى ظل ثبات العائد على السعة بحوالى ٠.١٧٢ فقط فى مزارع التمور الصغيرة بالواحات البحرية، وهذا يعنى أن مزارع التمور صغيرة السعة بالواحات البحرية يُمكنها زيادة إنتاجها من التمور بنسبة ٨٢.٨% دون أى زيادة فى كمية أو مقدار الموارد

جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، قانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الاستثمار، العدد (٢١) مكرر (ج) في ٣١ مايو سنة ٢٠١٧.

على زين العابدين قاسم (دكتور) & أحمد رجب عبد المجيد، تحليل الكفاءة الفنية لمزارع التمور الصغيرة في الواحات البحرية باستخدام تحليل مغلف البيانات، المؤتمر الخامس والعشرون للاقتصاديين الزراعيين: مستقبل الغذاء في مصر الواقع والمأمول، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، ١-٢ نوفمبر ٢٠١٧

على زين العابدين قاسم (دكتور) & نهلة أحمد أبو العز، دور المجمعات المهنية المشتركة في تعزيز تنافسية قطاع التمور: التجربة التونسية وآليات التطبيق في مصر، البحث الفائز بالمركز الثاني لجائزة وقف الفجرى لعام ٢٠١٨، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الفكرة وآلية التنفيذ. (دراسة غير منشورة)

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، استراتيجية تطوير قطاع النخيل والتمور في مصر، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٦.

وزارة التجارة والصناعة، استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة (٢٠١٦/٢٠١٢)، نوفمبر ٢٠١٦. مستمدة من الموقع الإلكتروني للوزارة (www.mti.gov.eg).

وزارة التجارة والصناعة، مركز تكنولوجيا الصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي، بيانات غير منشورة، ٢٠١٨

REFERENCES

- Fahmi AS, Maksun M, Suwondo E (2015).** USFDA import refusal and export competitiveness of Indonesian Crab in US Market. *Sgriculture and Agriculture Market Procedia* 230- 226.
- Balassa B (1965).** Trade Liberalization and Revealed Comparative Advantage, the Manchester School, 33, 99-123
- Kaimakoudi E, Polymeros K, Batzios C (2014) .** Investigating export performance and competitiveness of Balkan and eastern European fisheries sector. *Procedia Economics and Finance* 219-230.
- EL-Said H, Al-Said M, Zaki C (2014).** Small and Medium Enterprises Landscape in Egypt: New Facts from a New Dataset. *Journal of Business and Economics*, 5(2), 142-161. Retrieved 2016, from <http://www.academicstar.us>
- Muamer H, Snjezana B (2015).** The comparative Analysis of Egypt Competitiveness of ex-Yu Countries. Belgrade: Institute of Economic Sciences Belgrade.
- Gilbert J, Muchova E (2018).** Export competitiveness of Central and Eastern Europe Since the enlargement of the EU. *International Review of Economics and Finance* 78-85.

مؤقتة للمنشآت، والمحال الصناعية غير المرخص لها القائمة وقت العمل بالقانون لمدة سنة من تاريخ العمل به. وذلك لتوفيق هذه المنشآت والمحال لأوضاعها طبقاً لأحكامه، ويجوز تمديد التصاريح المنصوص عليها بناء على اقتراح من الهيئة العامة للتنمية الصناعية (جمهورية مصر العربية، ٣ مايو ٢٠١٧). وقد نصت اللائحة التنفيذية للقانون ١٥ لسنة ٢١٠٧ (جمهورية مصر العربية، ١٦ أغسطس ٢٠١٧) في المادة (٧) منها على أن للجنة اشتراطات منح التراخيص ووضع اشتراطات المشروعات الصناعية القائمة بما يتناسب مع أحكام القانون ولائحته. كما يجب العمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي في قطاع النخيل والتمور من خلال الاستفادة من المزايا والإعفاءات الضريبية، وغيرها من الضمانات والحوافز التي يمنحها قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ (جمهورية مصر العربية، ٣١ مايو ٢٠١٧). مع ضرورة العمل على إقامة مناطق تصديرية للتمور، بالقرب من الموانئ الرئيسية الكبرى.

٧. الخلاصة:

على الرغم من أن الصادرات المصرية من التمور تتمتع بميزة نسبية ظاهرة في أسواق التصدير وفقاً لمؤشر "بالاسا"، إلا أنه مطلوب بذل المزيد من الجهود لزيادة تنافسية الصادرات المصرية من التمور في الأسواق الدولية أسوة بالدول التصديرية الرائدة للتمور الطازجة والجافة، وتحديدًا دولة تونس المتفوقة على مصر وفقاً لمؤشر "بالاسا"، والتي تم بناء الاستراتيجية المصرية للنهوض بقطاع التمور اعتماداً على تجربتها الناجحة، التي جعلتها في مقدمة دول العالم المصدرة لهذا الصنف من المنتجات.

٨. المراجع

- الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد ٣٤، السنة ١٦١، ٢٧ أبريل ٢٠١٨
- الوقائع المصرية، وزارة التجارة والصناعة، قرار رقم ٥٢٧ لعام ٢٠١٩، العدد ٢٠٦، ١٦ سبتمبر، ٢٠١٩.
- جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية. الجريدة الرسمية، العدد (١٧) مكرر (د)، ٣ مايو ٢٠١٧.
- جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، قرار رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية الصادر بقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧، الوقائع المصرية: ملحق الجريدة الرسمية، العدد (١٨٦) تابع (أ)، ١٦ أغسطس ٢٠١٧

Narayan S, Bahattacharaya P (2019). Relative export competitiveness of agricultural commodities and its determinants: Some evidence from India. *World Development* 29-47.

Liu Y, Shi X, Laurenceson J (2020). Dynamics of Australia's LNG export performance: A modified constant marker share analysis. *Energy Economics* 1-8.

مصادر الكترونية:

<http://gifruits.com> (Inter-professional Grouping of Fruits (GIF), Tunisia)

<http://fao.org> (Food and Agriculture Organization of United Nations- FAO), FAOSTAT, Last accessed 16 April, 2021

<https://www.trademap.org/Index.aspx> (Trade Map), last accessed 16 April, 2021.

Priede J, Pereira ET (2015). European Union's Competitiveness and Export Performance in Context of EU- Russia Political and Economic Sanctions. *Procedia- Social and Behavioral Sciences* 698-680.

Edeh JN, Obodoechi DN, Ramos-Hidalgo E (2020). Effect of innovation strategies on export performance: New empirical evidence from developing market firms. *Technological Forecasting & Social Change* 1-11.

Kassem AZ, Abdelmegeed AR (2018). GAP and GHP Analysis in Small Date Farms in Baharia Oasis, Sixth International Date Palm Conference, Emirates Palace Hotel, Abu Dhabi, United Arab Emirates, March 19-21, 2018

Bojnec S, Fertot I (2014). Export competitiveness of dairy products on global markets: The case of the European Union countries. *American Dairy Science Association* 6151-6163.

Analysis of the competitiveness of Egyptian and Tunisian exports in the fresh and dry date's markets

Ali Zein El-abdeen Kassem

Lecturer, Department of Agricultural Marketing and Information Systems, Center for Agricultural Planning and Development, Institute of National Planning

Received on: 20-4-2021

Accepted on: 5-5-2021

ABSTRACT

This study aims to conduct a comparative analysis between some competitiveness' indicators of Egyptian and Tunisian date's exports, in order to propose mechanisms to improve the marketing position of the Egyptian dates in the export market. The study relied on descriptive and quantitative statistical analysis tools, such as calculating simple and weighted averages, and estimating the trend for the quantity and value of date's exports of Egypt and Tunisia. The Revealed Comparative Advantage index (RCA), "the Balassa index", was utilized to compare the competitiveness of date's exports of the two countries. The most important results of the article showed that RCA score of Tunisia is relatively greater than Egypt, where RCA was estimated at 164.57 and 12.99 in Tunisia and Egypt, respectively. The study concluded that the most important mechanisms for strengthening the Egyptian date's export are: Activating the role of the Supreme Council for Dates, with the need to promote the establishment of date factories in industrial areas, encouraging the inclusion of informal date factories into the formal economy, attracting foreign investment in the date palm sector, and working on establishing export zones for dates.

KEYWORDS : Dates marketing, dates exporting, Egyptian date's sector date's development strategy, export competitiveness, dates markets.